رفعت تقريرها إلى المجلس مؤكدة أن القانون سيفتح باب المنافسة وسيساهم في تحسين جودة الخدمات

اللجنة المالية تقر قانون إلغاء الوكيل المحلي: انتصار لمبادئ الاقتصاد الحر

- العيسى: الوكالات القائمة ستبقى سارية ولن تلغى لكن الأمر أصبح بيد الشركة الأم
- قانون "تشجيع الاستثمار" يعنى بأنشطة تحددها الحكومة وليس مفتوحاً لأي شركة أجنبية
- لا تتوقعوا انعكاساً مباشراً فالأمر يحتاج وقتاً لتقتنع الشركات الأجنبية بالاستثمار في الكويت

■ أقرت لجنة الشوون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس إلغاء الوكيل المحلي ورفعت تقريرها بهذا الخصوص إلى مجلس الأمة.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالوهاب العيسى في تصريح الى الصحافيين: إن الهدف من الإلغاء فتح باب المنافسة في الكويت بشكل موسع حتى ينعكس بشكل إيجابي على تحسين جودة الخدمات في الدولة سواء المقدمة في العمل التجاري أو الخدمات التي تكون من خلال المناقصات الحكومية.

واعتبر العيسى أن إقرار اللجنة في اجتماعها إلغاء قانون الوكيل المحلي انتصار لمبادئ الاقتصاد الحر والحرية المالية.

وأوضح أن لهذا القانون انعكاساته في خفض أسعار السلع والخدمات، مبيناً أن "هذا هو الهدف والمسار الصحيح إذا كنا نسعى إلى تخفيض الأسعار وتحسين الجودة فمن خلال المنافسة وفتح الاقتصاد الكويتي لتعزيز المنافسة".

واضاف: هناك أسئلة شائعة تدور حول الموضوع تحتاج إلى إيضاح منها ما يتعلق بإلغاء الوكالة القائمة، موضحا أنه "لن تلغى الوكالة وسيبقى عملك سارياً ولكن الأمر أصبح الآن بيد الشركة الأم في أنها تستمر مع الوكيل أو تفتح فرعاً داخل الكويت وتمارس عملها بشكل مباشر".

ورداً على سؤال عما إذا كان القانون سيسمح باستقدام وكالات تجارية، قال العيسى "القانون يسمح ولكن الخيار بيد الشركة الأم إما أن تعاقد مع وكيل محلي وإما أن تفتح فرعاً أجنبياً لها داخل الكويت".

وعن الهدف من القانون بين العيسى "ان النص الوارد في قانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر يعنى بأنشطة محددة يقررها مجلس الوزراء وليس الأمر مفتوحاً لأي شركة أجنبية تفتح لها فرعاً في الكويت".

وأوضح أن "المشرع اتجه هنا إلى التعديل على قانون التجارة حتى يكون الأمر مفتوحاً بشكل كامل للشركات الأجنبية بأن يكون لها أفرع داخل الكويت بعكس قانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الذي يحدد أنشطة معينة ويشترط موافقة مجلس الوزراء".

وحول الوكيل في قانون المناقصات، قال العيسى "هناك من يقول إنه في المادة (31) يجوز أن يكون مقدم العطاء أجنبياً"، مبيناً أن التعديل الذي أدخلته اللجنة هو تغيير الفقرة الأولى التي كانت تنص على أن يكون كويتياً فرداً أو شركة مقيدا في السجل التجاري"، حيث أزالت كلمة "كويتياً" فأصبح الأمر مفتوحاً لكل مناقصة أو ممارسة حكومية أمام الشركات الأجنبية.

وبين أنه وفق القانون الحالي كان الأمر جوازياً، وكان الأمر بيد الجهة الحكومية وهي من تقرر أو تفتح الباب للشركة الأجنبية أو لا، موضحا ان "الآن أصبح الأمر أصيلا، سواء قررت الجهة الحكومية أو لم تقرر الجهة الحكومية فمسموح للشركة الأجنبية التي لها فرع مرخص في الكويت أن تقدم على هذا العطاء".

وتابع قائلا: "لا تتوقعوا انعكاسا مباشرا على السوق، فهذا الامر يحتاج إلى فترة طويلة حتى تقتنع الشركات الأجنبية بأنها تستثمر في الكويت، والواقع التجاري الكويتي طارد للشركات الأجنبية"، مستشهدا على ذلك بقطاع التجزئة، من حيث عدم وجود مخازن، وكذلك ما يتعلق بقانون الإقامة.

وقال العيسى "نحن كمجلس الأمة نؤدي دورنا بشكل كامل لنضع الأرضية التشريعية الكاملة للمستثمر الأجنبي والشركات الأجنبية لتأتي وتستثمر في الكويت وقد انتهينا من القانون ورفعناه إلى مجلس الأمة"، لافتا الى أن الخطوة المقبلة تتضمن قرارات إدارية مرتبطة بالجهاز التنفيذي للدولة من حيث تسهيل الإجراءات".

جانب من اجتماع اللجنة المالية

السعدون وجه الدعوة إلى جلسة الغد لمناقشة برنامج الحكومة

■ وجه رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون الدعوة إلى عقد جلسة خاصة علنية غدا الثلاثاء، استناداً إلى المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وذلك لمناقشة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر للسنوات (2023-2027).

وكانت الحكومة قد أحالت على مجلس الأمة امس برنامج عملها للفصل التشريعي السابع عشر للسنوات (2023-2027) وفق المادة (98) من الدستور.

دعت "الخدمة المدنية" إلى إصدار القرار "التعليمية والموارد البشرية": توافق حكومي - نيابي حول الجمع بين الدراسة والوظيفة

اللجنة المشتركة من "التعليمية والموارد " خلال الاجتماع

■ ناقشت اللجنتان التعليمية والموارد البشرية في اجتماع مشترك امس تكليف المجلس ببحث موضوع الجمع بين الوظيفة والدراسة، بحضور مسؤولين في وزارة التعليم وديوان الخدمة المدنية.

وطالب رئيس لجنة الموارد البشرية النائب فارس العتيبي في تصريح الى الصحافيين رئيس ديوان الخدمة المدنية بالإسراع في إصدار قرار رسمي بالموافقة على الجمع بين الوظيفة والدراسة داخل الكويت، لاسيما أن هناك توافقا حكوميا- نيابيا حول هذا الأمر. وشدد على ضرورة إنهاء الموضوع في أسرع وقت ليتمكن من يرغب في الدراسة من الموظفين بالتسجيل في الفصل الدراسي المقبل.

وبين العتيبي فيما يخص الدراسة خارج البلاد أن الآراء كانت متفاوتة حولها بين أعضاء اللجنة التنسيقية والحكومة. وكشف عن طلب اللجنة التنسيقية المشتركة من أعضاء الحكومة أن تقدم رأيها مكتوبا وواضحا خلال الاجتماع المقبل والذي سيعقد بعد 3 أسابيع.

وقال العتيبي: "بعد الاطلاع على الرأي الحكومي ستتم مناقشته وتصويت أعضاء اللجنة بالموافقة عليه وصياغة التقرير ورفعه إلى مجلس الأمة وإدراجه على جدول الأعمال لإقراره من قبل أعضاء مجلس الأمة.

وأكد أهمية الانتهاء من معالجة الموضوع بأسرع وقت حتى يستفيد منه أبناء الشعب الكويتي بما له من أهمية تحقق مصلحة هذا الوطن.

"الداخلية والدفاع" لتعويض العسكريين المتضررين من القرار 495

محمد المهان

■ أعلن مقرر لجنة الشوون الداخلية والدفاع النائب د. محمد المهان عن تسلم اللجنة اقتراحين نيابيين بشأن انشاء المفوضية العليا للانتخابات، فيما لم يصل المشروع الحكومي حتى الآن، مشيرا من جهة أخرى الى تقديمه وأعضاء اللجنة اقتراحا بقانون لإنصاف العسكريين المتقاعدين المتضررين من قرار مكافأة نهاية الخدمة.

وقال المهان في تصريح صحافي أمس : تقدم أعضاء اللجنة باقتراح بقانون لمعالجة قضية تعويض المتقاعدين المتضررين من قرار 495 الخاص بمكافأة نهاية الخدمة العسكرية وذلك من عام 2010 الى عام 2021 ، موكدا أن هذا المقترح سيمنح صفة الاستعجال وسيتم احالته للجنة المختصة قريباً جداً.

وأكد أن أعضاء اللجنة سيعملون في الفترة المقبلة على حصر مطالب العسكريين المتقاعدين قبل هذا التاريخ ، كاشفاً عن نية تقديم اقتراح آخر من أجل مساواتهم مع زملائهم العسكريين.

الى مطلع الأسبوع المقبل "التشريعية": إمهال الجهات القضائية لإبداء رأيها بقانون المحكمة الدستورية

أعضاء اللجنة التشريعية خلال الاجتماع

■ عقدت لجنة الشوون التشريعية والقانونية اجتماعها الخامس امس لمناقشة الاقتراحات بقوانين المتعلقة بإنشاء المحكمة الدستورية.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين في تصريح الى الصحافيين: إن أهمية الموضوع تأتي من إرادة النواب واللجنة بتحصين إرادة الأمة وحمايتها واستقرار الأوضاع القانونية في الكويت.

واشار الى اجراء 7 انتخابات تشريعية في 11 سنة في مشهد له أسباب سيادية وسياسية ولكن له تأثيرات قضائية وقانونية، مضيفا: "من هنا تأتي أهمية تعديل قانون المحكمة الدستورية، ضبطاً للمواعيد وتقييداً لاتساع المدد وعدم استقرار الأوضاع القانونية".

وبين الشاهين أن هناك مهلة أخيرة لإبداء الجهات القضائية والقانونية رأيها في مطلع الأسبوع المقبل تمهيداً لإدراج تقرير اللجنة فيما يتعلق بالمحكمة الدستورية بنهاية الأسبوع ذاته.

وذكر أن القانون سيكون الثالث من بين 4 قوانين تم الإعلان عنها ضمن الخارطة التشريعية في دور الانعقاد الجاري.

وقال: "نعم هناك 37 قضية شعبية وتنموية إصلاحية وتشمل جميع القضايا ولكنها ستوزع على أدوار الانعقاد تباعاً وفقاً للتعاون النيابي- النيابي، ووفقاً للتنسيق النيابي- الحكومي".

واضاف: "كما فرحنا بإقرار قانون المدن الإسكانية وضم ربات البيوت إلى تأمين (عافية) سنفرح بتعديلات المحكمة الدستورية لنحصن إرادة الأمة ونستقر بأوضاعنا القانونية ثم المفوضية العليا للانتخابات حتى نرتقي لنزاهة العملية الانتخابية تباعاً.

أكد خلال حلقة "تصحيح المسار" أنه يمثل خارطة طريق منهجية للتطوير

المطر: قانون التعليم على رأس أولوياتنا وإذا لم يمر فلا تعاون مع الوزير ولن نتوانى عن تفعيل أدواتنا

نظمت اللجنة التعليمية أمس حلقة نقاشية تحت عنوان "تصحيح مسار التعليم من التشخيص والحلول إلى التشريع والتنفيذ" بحضور عدد من النواب ونخبة من المهتمين بالشأن التعليمي والتربوي.

وأكد المشاركون في الحلقة ضرورة وضع خريطة طريق منهجية لتطوير التعليم لا تتأثر بالمتغيرات السياسية، تشمل تعديلات جذرية تعالج الخلل الحادث في المناهج والإدارة ووسائل الارتقاء بمستوى المعلم.

من جهته، أوضح رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر أن الهدف وضع أداة لتطوير التعليم لا تتغير بتغير الوزير المعني وتكون خارطة لتطوير التعليم تتم محاسبة الحكومة عليها.

وأبدى المطر استياءه من عدم تنفيذ أي من توصيات المؤتمرات التي عقدت في هذا الشأن تحت رعاية سمو أمير البلاد، موكدا ان اللجنة تقوم بعملها وتبذل الجهود من أجل متابعة قضية التعليم والعمل على تطويرها.

واشار الى ان هناك اجتماعات كثيرة عقدت تصل الى 300 ساعة عمل لنصل إلى باكورة عمل سيبدأ انطلاقها من بيت الشعب، مضيفا "نطمح إلى التفاعل الشعبي لتطوير هذه الحملة".

وأكد د.حمد المطر أن القانون الذي تدرسه اللجنة بمثابة خارطة الطريق لتطوير التعليم تعالج التبعية والاختصاصات، مبيناً أن كل الملاحظات التي طرحت في ورشة العمل ستؤخذ بعين الاعتبار.

وقال: "لا عذر لنا كحكومة ومجلس ما لم نضع هذا القانون على سلم أولوياتنا"، محذر ا من أنه "اذا لم يمر القانون فلن يكون هناك تعاون مع وزير التربية ولن يتوانى لحظة واحدة في تفعيل أدواته الدستورية".

وشدد على أن القانون خرج بعمل مشترك على مدى عامين ونصف، مطالبا ويزر التربية والمسوولين في التربية إلى مد يد التعاون لإقراره.

وبين أن هناك مشروع قانون مقدما من حكومات سابقة وكل التعديلات التي سيتم إدخالها على مشروع القانون الجاري مناقشته، ستبحث داخل اللجنة مع الحكومة.

وشدد على ضرورة وضع القضية على سلم الأولويات، لأنه بلا تطوير لن تكون لا تنمية ولا تقدم ولا استقرار، معربا عن الشكر لرئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الذي وفر كل التسهيلات لإقامة هذه الورشة، وتلفزيون المجلس الذي سيتولى عرضها.

وكشف المطر انه بعد إقرار القانون سيترجل من اللجنة التعليمية، قائلا: إن "اللجنة التعليمية ليست غاية بل وسيلة لتحقيق الغاية ولأجل هذه الغاية تحملت السهام المستحقة في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها"، مشددا على أن الهم التعليمي مسوولية مشتركة بين الحكومة والمجلس والمجتمع.

من جانبه، رأى مقرر اللجنة التعليمية النائب د.عبدالهادي العجمي أهمية تهيئة الجميع من الطلبة والمشرعين والوزارة والمعلمين وأولياء، لتقديم التضحيات لتطوير التعليم خدمة للكويت.

وبين أن التحدي الأكبر في الأساس استمرار الاعتماد على نظام التلقين، موكدا الحاجة إلى إحداث ثورة في المناهج تستجيب للتحديات وقرارات شجاعة في هذا الجانب.

وبين العجمي أن اللجنة التعليمية تحرص على الاستماع لكل وجهات النظر والاطلاع على التجارب المختلفة من أجل الوصول إلى تعليم متطور.

من ناحيته، أعرب عضو لجنة شوون التعليم النائب د.محمد الحويلة عن أمله في نجاح هذه الورشة في الخروج بما يسفر عن تطوير التعليم في الكويت.

ولفت إلى أن تصحيح المسار كان عنوانا رئيسا في الخطاب التاريخي الذي ألقاه سمو ولي العهد نيابة عن صاحب السمو، متأملا تصحيح المسار التعليمي وأن تكون هناك ستراتيجية ثابتة للتعليم لا تتغير بتغير الوزراء أو الحكومات.

ورأى الحويلة أن هناك خللا بين خطة البعثات التعليمية وحاجة سوق العمل، تسبب بعدم توافر فرص عمل للخريجين، مؤكدا على أهمية إعادة دراسة خطط الابتعاث.

في الاطار نفسه، أعربت عضو اللجنة التعليمية د.جنان بوشهري عن شكرها للنائب حمد المطر على إدارته لهذه الحلقة النقاشية، مثمنة جهود كل المشاركين في هذه الورشة.

وبينت أنها من خلال أطروحات المشاركين ستكون لديها رؤية في مناقشة القانون داخل اللجنة التعليمية، مؤكدة أن كل الملاحظات ستؤخذ بعين الاعتبار.

من جهته، استعرض رئيس الفريق الفني التطوعي د.طارق الدويسان جهود الفريق على مدار عامين ونصف والمكون من عدد من الأكاديميين المتخصصين، معتبرا ان القضية في الكويت لا تعاني من التشخيص وانما من التنفيذ".

وأشار الدويسان الى ان الموضوع يتطلب إعادة النظر في المنظومة التعليمية الحالية التي من الصعب عليها تقديم تطور نوعي، لافتا الى أن محصلة تلك المنظومة هو تدني نتائج الطلبة في مختلف مراحلهم التعليمية.

وذكر أن هناك أفكارا مطروحة تحتاج الى إنجاز على أرض الواقع، معربا عن شكره لوزير التعليم الذي كلف الفريق بمراجعة الملاحظات القانونية والتعديلات المطلوبة وتحديد مشاريع تطوير التعليم العام.

وأوضح أن الفريق أنجز عمله وقدم تقريرا بالنتائج الى وزير التربية، مبينا أن القطاع التعليمي يعاني من بطء تنفيذ المشاريع التعليمية وتضخم الجهاز الاداري وكثرة التعيينات في وزارة التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبدي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تتقدم

دار السياسة AL-SEYASSAH

وجميع العاملين فيها

بخالص العزاء والمواساة إلى

الزميل / مصطفى سجاد

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

أخته

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جنانه ويلهم أهلها وذويها جميل الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون